

تحرك عاجل

دبلوماسي سعودي سابق يواجه خطراً داهماً باحتمال إعادته إلى بلاده

أمهل الدبلوماسي السعودي السابق، مشعل المطيري، 24 ساعة لمغادرة الأراضي القطرية، أو مواجهة خطر ترحيله إلى بلاده قسراً، حيث من المحتمل أن يُزج به في السجن هناك، ولربما حتى التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وذلك على خلفية انتقاده للسلطات السعودية.

وعبر اتصال هاتفى أجراه مع منظمة العفو الدولية يوم 14 يناير/ كانون الثاني الجاري، قال مشعل المطيري أن الشرطة القطرية اتصلت به في الثامنة صباحاً لتخبره بضرورة مغادرته للأراضي القطرية بحلول الحادية عشرة من صباح اليوم التالي. وقال المطيري أنه حينما أخبر الشرطة القطرية لدى اتصالها به أنه ليس بمقدوره المغادرة، بادرت هذه الأخيرة إلى تهديده بأن تقتاده هو وعائلته برأ إلى الحدود القطرية-السعودية، لنقوم بتسليمه هناك إلى السلطات السعودية. وفي معرض رسالة نصية قصيرة بعثت بها إلى منظمة العفو الدولية، توصلت عائلته إلى المنظمة بضرورة التحرك عبر الكلمات التالية: "الرجاء المساعدة؛ عاجل؛ رجاء؛ إننا في طريقنا إلى الجحيم. يُرجى المساعدة، رجاءً. سوف يأخذوننا غداً إلى السعودية. عائلة المطيري".

ولقد تمكن مشعل المطيري من الفرار من السعودية إلى دولة قطر المجاورة في أغسطس/ آب من عام 2011. وفي الأول من سبتمبر/ أيلول 2012، ألقت السلطات القطرية القبض عليه، ويظهر أنها كانت عاقدة العزم على إعادته إلى السعودية. و لكن تلك السلطات قد بادرت إلى إطلاق سراحه بعد أسبوع من اعتقاله جراء الضغوطات التي مورست عليها من المنظمات الحقوقية غير الحكومية.

وفي 2 يناير/ كانون الثاني 2013، اتصل أحد كبار ضباط الشرطة القطرية بالمطيري، وأخبره أن وزارة الداخلية قد أرسلت خطاباً رسمياً يقضي بضرورة مغادرته الأراضي القطرية خلال 48 ساعة. وعندما رد بالقول أنه ليس بمقدوره مغادرة قطر، طلب من المطيري أن يبادر بتسليم نفسه للسلطات، والتي سوف تتكفل حينها بترحيله إلى السعودية. ولقد دأبت السلطات القطرية منذ ذلك الحين على الإلحاح عليه بضرورة مغادرة الأراضي القطرية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالسلطات القطرية كي تمتنع عن إعادة مشعل بن ذعار حمد المطيري قسراً إلى السعودية، حيث من المتوقع أن يتعرض هناك لخطر عظيم من قبيل الاحتجاز ولربما التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على خلفية ما وجهه من انتقادات للسلطات السعودية
- ومناشدة تلك السلطات كي تمنح مشعل المطيري فرصة التقدم بطلب اللجوء دون تأخير.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل 25 فبراير/ شباط 2013 إلى

وزير الداخلية	أمير دولة قطر	ونسخ إلى:
الشيخ عبد الله بن خالد آل ثاني	صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
ص.ب. 920	ص.ب. 923	الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني
الدوحة، دولة قطر	الدوحة، دولة قطر	وزارة الخارجية
فاكس رقم: 4945 4444 974+ (يُرجى تكرار المحاولة)	فاكس رقم: 1212 4436 974+ (الرجاء تكرار المحاولة)	ص.ب. 250
البريد الإلكتروني: info@moi.gov.qa	المخاطبة: صاحب السمو	الدوحة، دولة قطر
		فاكس رقم: 745 383 44 / 429 454 44 974+ المخاطبة: سمو الشيخ



كما يرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين القطريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الأول الذي يجري على التحرك العاجل رقم 13/1؛ ولمزيد من المعلومات،

يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.amnesty.org/en/library/info/mde22/001/2013>.

تحرك عاجل

دبلوماسي سعودي سابق يواجه خطراً داهماً باحتمال إعادته إلى بلاده

معلومات إضافية

لا تتهاون السلطات السعودية عموماً مع موضوع انتقاد الدولة. وغالباً ما يتعرض الذين يتجرؤون على انتقاد الحكومة وسياساتها أو ممارستها للحجز بمعزل عن العالم الخارجي دون توجيه التهم إليهم، ويوضعون أحياناً قيد الحبس الانفرادي، ويحرمون من الاتصال بالمحامين، أو الممثل أمام المحاكم، أو الطعن في مدى مشروعية احتجازهم. وغالباً ما يتكرر اللجوء لممارسات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بغية انتزاع "اعترافات مزعومة" من المحتجزين، أو لمعاقبتهم على رفضهم "التوبة" حسب زعم السلطات، أو لإجبارهم على التعهد بعدم انتقاد الحكومة. وعادة ما تستمر مدة احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي إلى حين انتزاع "اعترافات مزعومة" منهم، وهي عملية قد تستمر أشهر، أو حتى سنوات في بعض الحالات.

وفي حال توجيه التهم إلى المحتجزين، فإنها غالباً ما تكون عبارة عن تهم فضفاضة ومبهمة تحت بند الجرائم المتعلقة بالأمن من قبيل "عصيان ولي الأمر". وتبتعد الإجراءات القانونية المتبعة كل البعد عن المعايير الدولية في مجال ضمان المحاكمات العادلة؛ إذ يُحرم المتهمون عادةً من توكيل محام، ولا يجري إعلامهم أو إعلام ذويهم في العديد من الحالات بالمراحل التي وصلت إليها الإجراءات القانونية التي تم تحريكها ضدهم. وغالباً ما تتعقد جلسات المحكمة وراء أبواب مغلقة.

ولمزيد من المعلومات حول الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي، والتي تُرتكب بذريعة الأمن، راجع تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في الأول من ديسمبر 2011 بعنوان "السعودية: القمع باسم الأمن" (رقم الوثيقة MDE 23/016?2011)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/016/2011/en>

الاسم: مشعل بن ذعار حمد المطيري
الجنس: ذكر

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 13/1، رقم الوثيقة: MDE 22/002/2013، والصادرة بتاريخ 14 يناير 2013.